

الطريق إلى الاكتفاء الذاتي من الطاقة

مقدمة

الطاقة هي الخط الحيوي لأي اقتصاد و عامل هام في حياة كل الشعوب و تعتبر الطاقة المحرك الأساسي للاقتصاد و يشجع "الحصول على الطاقة بأسعار معقولة" النمو في جميع قطاعات الاقتصاد.

تواجه أسواق الطاقة في كافة أنحاء العالم مجموعة متنوعة ومتشابهة من التحديات ويستطيع كل سوق أن يعزز النمو الاقتصادي من خلال وضع استراتيجيات لتأمين إمدادات الطاقة بأسعار معقولة ومستدامة و توريدات آمنة.

تواجه مصر – مثل دول أخرى كثيرة – عدة تحديات في مجال الطاقة و تعمل هذه الدول على تعريف أفضل سيناريو مجدي للطاقة طبقاً لتحدياتها الخاصة.

الوضع في مصر يحتاج إلى حلول مصرية خاصة و خاصة في ظل الأوضاع السياسية و الاقتصادية الحالية والتي تتطلب أن تُأخذ في الاعتبار.

بالرجوع إلى مناطق و دول العالم المختلفة مثل ألمانيا، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، المملكة العربية السعودية و أوروبا نجد أن أولوياتهم الاستراتيجية الرئيسية هي الأساس عند التفكير في وضع استراتيجية للطاقة أو الاتجاه إلى استثمار ضخم في مجال الطاقة و تشمل عادةً النقاط التالية:

الكفاءة، الاستدامة و الحد من إنبعاثات الكربون، توافر الموارد و تنافسية التكاليف، جودة الشبكة و نقل الطاقة، تنويع مصادر إنتاج الطاقة، استقرار الإمداد و الكفاءة الاقتصادية و الاستدامة بطريقة متوازنة.

الهدف من هذه الورقة إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه قطاع الطاقة في مصر و التي أصبح حلها بطريقة علمية حتمياً أخذين في الاعتبار التأثير على المدى القريب و البعيد و الانتظار عليها أو حلها بطريقة عشوائية سريعة يمثل خطراً كبيراً علي مصر. لقد تبين لنا علي مدار الأعوام السابقة أن الحلول المؤقتة قصيرة المدى لم تصبح مُجدية. لذا يجب البدء في إتخاذ التدابير و الإجراءات الإستراتيجية اللازمة لتأمين مستقبل الطاقة و الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في مصر علي قدر المستطاع، الذي سيؤدي إلى كسب ثقة الشعب بوجه عام و تعتبر أي زيادة في السعر جزء من رؤية مستقبلية واضحة، بالإضافة إلى أن تنمية سوق الطاقة في مصر يخلق فرص عمل و صناعات جديدة.

مصر - معضلة الطاقة، التحديات التي تواجه قطاع الطاقة والأسئلة الرئيسية التي يتعين الإجابة عليها:

- يحتاج نظام الكهرباء في مصر إلى إمدادات مستقبلية تصل إلى 10-15 % من الاستخدام، والتي تبلغ مقدارها 3-4 جيجا وات.
- يبلغ دعم نظام الطاقة في مصر سنوياً حوالي 16 مليار دولار أمريكي، يذهب منها حوالي 5 مليار دولار أمريكي إلى استخدام ذات صلة بالكهرباء.
- يصل الفقد خلال نقل و توزيع الطاقة الكهربائية إلى 15%، و تتمثل حصة كبيرة منها بسبب مشاكل غير تقنية
- ترغب وزارة الكهرباء في الاستثمار في المحطات البخارية لتوليد الكهرباء (Steam Power Plant) العاملة بالغاز أو الفحم / المازوت لمعالجة المشكلة.

- تعتبر طاقة الرياح تقنية متكاملة ويمكن أن تلعب دوراً هاماً في التغلب على مشكلة نقص الوقود انتاج الكهرباء بتكلفة تنافسية و تلبية الطلب على الكهرباء خاصة في وقت الذروة في الصيف، حيث يتزامن وقت اقصى إرتفاع لسرعة الهواء في عدة أماكن في مصر مع اوقات الذروة خلال اشهر الصيف.
- انخفاض الإستثمار في قطاع النفط والغاز في مجال البحث و التنقيب.
- زيادة الطلب علي الغاز بمقدار 6% مع انخفاض إنتاج الغاز بنسبة -1.2% عام 2012 مما أدى إلي نقص إمدادات الغاز الطبيعي و المازوت للصناعة الذي أدى بدوره إلي إنخفاض معدل النمو الاقتصادي.
- الاحتياج الدائم لدول أخرى للمساعدة على تلبية إحتياجاتنا اليومية من الطاقة.
- عدم وجود رؤية واضحة لمنظومة تسعير الطاقة علي مدار العشر سنوات القادمة مما أدى إلى إحجام المستثمرين الأجانب و المحليين علي الإستثمار في قطاع الطاقة.
- الاحتياج الى وجود رؤية واضحة و منقّدة لمنظومة الطاقة شاملة السيناريوهات المختلفة لتوليد الكهرباء و تعظيم استخدام ثروات مصر من غاز، بترول، رياح، شمس و مخلفات لتلبية احتياجات الصناعة و القطاعات الاقتصادية الأخرى مما يمنع مصر من الحصول على عائد اقتصادي إيجابي علي المدى القريب و البعيد.
- عدم وجود قوانين و إجراءات مُلزِمة لترشيد استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة و القطاع المنزلي و تُعتبر الطاقة المُرشّدة هي أرخص مصادر أنواع الطاقة.
- ضرورة إمتلاك المعلومات و الارقام الخاصة بالطاقة بصورة شفافة شاملة تكنولوجيات إمدادات الطاقة و إحتياجات جميع القطاعات.
- تمتلك مصر احتياطي غاز، عند وجود الإستثمارات اللازمة، يكفي لتغطية الاستهلاك الداخلي سواء في قطاع الكهرباء أو الصناعة حتى عام 2030 و فيما بعد أيضا (حجم الاحتياطي من الغاز الاعتيادي 2.1 مليار متر مكعب و من الغاز الغير اعتيادي 2.8 Shale مليار متر مكعب طبقا لآخر تقرير صدر عن US Energy Information Administration EIA بتاريخ يونيو 2013).

خارطة الطريق و الحلول المقترحة

- زيادة تعريفه الطاقة والكهرباء فقط لن يحل مشاكل الدعم وتأمين مستقبل الطاقة في مصر ولكن استخدام التكنولوجيا الحديثة سيكون له دوراً رئيسياً في التغلب على تحديات الطاقة وتسريع الوصول إلى مستقبل آمن للطاقة. و نود أن نشير أنه لا بد أن يتم تحديد موعد مستهدف للوصول بالدعم المالي إلى ادنى معدل ممكن.
- يحتاج كل من صانعي القرار السياسي في مجال الطاقة والجهات المساهمة الأخرى من المجتمع المصري إلى خارطة طريق متفق عليها فيما بينهم والتي تتيح إطار صلب يمكن لصانع القرار السياسي والقطاع الخاص الإعتماد عليه. ومن أجل إعداد مثل هذه الخارطة المبنية على تحليلات ودراسات علمية يجب النظر في طرح خيارات تنموية متعددة ومسارات تتضمن إفتراضات رئيسية وتأثيرها على كل من المجتمع والإقتصاد. ويجب أن تستخدم نتائج هذه الدراسات كأحد المدخلات الهامة لبناء أستراتيجية شاملة للطاقة في مصر.
 - ضرورة عمل الترتيبات المؤسسية اللازمة للتخطيط الشامل للطاقة شاملاً الكهرباء و البترول و الغاز.
 - عمل دراسة بمساعدة إحدى الشركات الاستشارية الأجنبية المتخصصة لدراسة تسعير الطاقة و الوقود الأمثل للصناعات المختلفة و تكميلاً للتي تمت سنة ٢٠٠٩ لوضع منظومة كاملة للتسعير شاملة جميع القطاعات علي المدى القريب و البعيد.
 - عمل دراسة لسيناريوهات انتاج الكهرباء والتكنولوجيات المناسبة بمساعدة إحدى الشركات الاستشارية الأجنبية المتخصصة لتلبية احتياجات القطاعات المختلفة في مصر مع الأخذ في الاعتبار الأولويات الإستراتيجية لضمان وضع حل جذري لمعضلة الطاقة و الكهرباء في مصر.

- تحسين كفاءة نظام الطاقة من خلال محطات توليد الكهرباء بنظام الدورة المدمجة العاملة بالغاز ذات الكفاءة العالية (CCPP).
- إعادة تنظيم سوق الطاقة والسماح بإبرام الإتفاقات والعقود بين شركات إنتاج الغاز الطبيعي والشركات الصناعية بدون وسيط.
- تفعيل دخول القطاع الخاص إلي الاستثمار في قطاع الكهرباء و الطاقة بقوة عن طريق تسيير و تسهيل و وضع القوانين اللازمة.
- تشجيع تعظيم الاستفادة من المخلفات كوقود ثانوي (Secondary) في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة عن طريق وضع منظومة متكاملة تضمن وصول المخلفات المطلوبة إلي المصانع.
- إضافة إلى ذلك يجب تطوير وتطبيق القواعد التي تتعامل مع المخلفات وبخاصة تلك القواعد التي تتعلق بدفن المخلفات وذلك من أجل تحفيز البدائل وتعظيم القدرة على إنتاج الطاقة منها.
- العمل على تطوير مخطط فعال ومتعدد الجوانب من أجل دمج مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في المنظومة الكهربائية. اقتراح التشريعات المناسبة على سبيل المثال ما يطلق عليه,, نسبة تميزية للطاقة الخضراء أو كوتة الطاقة الخضراء ,, لضمان استخدام الطاقات المتجددة بنسب متزايدة و متدرجة في الانشطة المختلفة خاصة الصناعية و السياحية.
- لا بد من إتخاذ إجراءات سريعة للسيطرة على زيادة استهلاك الكهرباء في القطاع المنزلي و التي و صلت إلي 10% في عام 2012، كما ورد في تقرير وزارة الكهرباء. تفعيل تطبيق القانون لضبط سرقات الكهرباء الدائمة و المؤقتة (أثناء المناسبات والأعياد).
- ضرورة تخفيض استهلاك الكهرباء في مجال الصناعة عن طريق رفع كفاءة الطاقة على الأقل كل عام إلي 2% لمدة العشرين العام القادم و سيؤدي هذا خلق سوق و فرص عمل جديدة.